



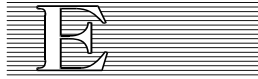
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع السابع للجنة الخبراء

الاجتماع الحادي والثلاثون للجنة الخبراء



اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

Distr.: General

E/ECA/COE/31/18
AU/CAMEF/EXP/18(VII)
Date: 7 March 2012

Arabic
Original: English

أديس أبابا، إثيوبيا

٢٢ - ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٢

تقرير المفوضية حول المشروع التمهيدي

لإنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات

و

الهيكل التنظيمي المقترح للمعهد الأفريقي للتحويلات

مصطلحات ومختصرات

مكافحة غسيل الأموال	AML
الاتحاد الأفريقي	AU
مفوضية الاتحاد الأفريقي	AUC
الاتحاد الأفريقي للبنوك المركزية	AACB
البنك الأفريقي للتنمية	AfDB
المؤسسة الأفريقية للتحويلات	AIR
صندوق ائتماني منفذ من قبل البنك	BETF
مكافحة تمويل الإرهاب	CFT
اللجنة المعنية بنظم المدفوعات والتسويات	CPSS
منظمات المجتمع المدني	CSOs
منظمات الشتات	DOs
إدارة الشئون الاجتماعية	DSA
المفوضية الأوروبية	EC
الاتحاد الأوروبي	EU
الاستثمارات الخارجية المباشرة	FDI
آلية تمويل التحويلات المالية	FFR
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	IFAD
المنظمة الدولية للهجرة	IOM
اعرف عميلك	KYC
مؤسسات التمويل البالغ الصغر	MFIs
مشغلو الشبكات النقالة	MNOs
البرلمان الأفريقي	PAP
مراكز البريد	POs
لجنة الممثلين الدائمين	PRC
اللجنة التوجيهية للمشروع	PSC
اللجنة الفنية للمشروع	PTC
المجموعات الاقتصادية الإقليمية	RECs
الدول الأعضاء في المجموعات الإقليمية	RMCs
مزودو خدمات الحوالة	RSPs
الاتحاد البريدي العالمي	UPU
مجموعة البنك الدولي	WB

أولاً - الخلفية والسياق

ألف - مقدمة

١ - يعتبر مشروع إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات مبادرة من الاتحاد الأفريقي. ففي السنوات الأخيرة ركزت الدول والجهات المانحة المتعددة والثنائية الأطراف والمنظمات الإقليمية والدولية على زيادة حجم/ مبالغ الاستفادة من التحويلات لصالح التنمية الأفريقية. وسيكون إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي الأول من نوعه في العالم.

٢ - ومن أجل تسهيل إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات، تم إطلاق مشروع تمهيدي في الثامن من شهر حزيران/ يونيه ٢٠١٠ بتمويل من الاتحاد الأوروبي بمبلغ ١,٦٧٦,٢٧١ يورو (ما يعادل ٤,٢ ملايين دولار أمريكي) للبنك الدولي عن طريق صندوق ائتماني منفذ من قبل البنك . وقد تم التوقيع على اتفاقية التمويل في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. وسيقوم البنك الدولي بتنفيذ مشروع المرحلة التمهيدي بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية والمنظمة الدولية للهجرة والبنك الأفريقي للتنمية.

٣ - وتتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع التمهيدي في : (أولاً) تسهيل العملية الرامية إلى إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات و (ثانياً) تنمية قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومرسلي ومتلقي التحويلات والأطراف المعنية لوضع إستراتيجيات عملية وآليات تشغيلية لاستخدام التحويلات المالية كآلية للحد من الفقر.

٤ - يجري حالياً تنفيذ المشروع. وقد أجرت المفوضية وشركائها (البنك الدولي، البنك الأفريقي للتنمية، المفوضية الأوروبية، المنظمة الدولية للهجرة) دراسات حول المؤسسات المالية وتدفقات التحويلات إلى إفريقيا وداخل إفريقيا، وقدمت دعماً فنياً (تشمل في التدريب وبناء القدرات للمنظمات المعنية - البنوك المركزية، الوزارات، المؤسسات المالية وغير المالية) لعدد من الدول الأعضاء بهدف تحسين أنظمتها القانونية وسوق التحويلات. كما أنشئت في إطار المشروع، قاعدة بيانات تجريبية - قاعدة البيانات الأفريقية لأسعار التحويلات (إرسال المال في أفريقيا) من أجل توفير معلومات التحويلات (لزيادة الشفافية) في السوق. وقد بدأ جمع البيانات حول أسعار التحويلات وتفاصيل مدة التوصيل لإرسال المال في ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١١ مع موقع إلكتروني مؤقت <http://sendmoneyafrica.worldbank.org> وقد بدأت قاعدة البيانات مع حوالي ٥٠ مسارات مختارة، والتي اعتبرت مهمة من حيث الكمية، ومقارنة بالسوق.

باء - التفويض

٥ - قدمت المفوضية للمجلس التنفيذي لمفوضية الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ التقرير المرحلي عن المشروع التمهيدي. وقد اعترف المجلس التنفيذي في قراره (Dec.EX.CL/703 (XX) أن إنشاء معهد أفريقي للتحويلات من شأنه أن يسهل الاستفادة من التحويلات لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعا الدول الأعضاء والبرلمان الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى للمشاركة بشكل فعال في تنفيذ العملية. وطلب المجلس من المفوضية أن ترفع لوزراء المالية الأفريقيين التقرير النهائي حول تنفيذ المشروع التمهيدي والتوصيات المتعلقة بإنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات، وكذلك إلى لجنة الممثلين الدائمين عن طريق اللجان الفرعية ذات

الصلة، بما فيها هيئات اللجنة الفرعية المعنية بالهيئات، واللجنة الفرعية المعنية بالشئون الإدارية والميزانية والمالية، للدراسة واتخاذ ما يلزم. وأخيرا، دعا المجلس كلا من المفوضية الأوروبية والبنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية والمنظمة الدولية للهجرة وشركاء آخرين لمواصلة دعم المشروع التمهيدي وتمويل المعهد الأفريقي للتحويلات بعد إنشائه.

٦ - وفقا لقرار المجلس التنفيذي، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بمساعدة البنك الدولي، بإجراء دراسة متعمقة حول دور المعهد الأفريقي للتحويلات وأنشطتها المستقبلية وإطاره القانوني، فضلا عن آليات تمويل المعهد.

٧ - وشملت المنهجية المستخدمة في إجراء الدراسة المتعمقة مجموعة من استعراضات أفضل الممارسات ومقابلات مع خبراء أساسيين في مجال التحويلات في أفريقيا وفي العالم. وقد عرضت المسودة الأولية للتقرير لاستعراض النظراء المختارين من خبراء حكوميين ومستقلين في مجال التحويلات، فضلا عن منظمات الشتات. وفيما يلي أهم توصيات التقرير:

(أ) تحديد أربعة أدوار ممكنة وهي: البحث، الدعم الفني، مشاركة القطاع الخاص، والدفاع عن المشروع.

(ب) تم تحديد الأولويات فيما يتعلق بالأنشطة المستقبلية من أجل بناء القدرات لتحسين جمع المعلومات، وتحسين الأطر القانونية والتشريعية للتحويلات ورفع كفاءات المؤسسات المالية غير البنكية (مكاتب البريد ومؤسسات التمويل البالغ الصغر "البنوك الشعبية").

(ج) البنية المؤسسية - إن المعهد الأفريقي للتحويلات باعتباره هيئة متخصصة/ معهد سيتخذ مقره داخل إحدى المؤسسات الأفريقية القارية الموجودة. ومع ذلك سيكون للمعهد مجلس مستقل في اتخاذ القرارات، ومجالس استشارية وسكرتارية. وتعد الدول الأعضاء في البنك المركزي التابع للاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأفريقي للبنوك المركزية والبنك الأفريقي للتنمية كخيارات.

(د) دور الشركاء داخل المعهد الأفريقي للتحويلات، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، ومنظمات الشتات ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص.

(هـ) آليات التمويل والإمكانات التي ستأخذ في عين الاعتبار الفقرات أ، ب، ج، د أعلاه بعد إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات.

(و) الميزانية المطلوبة لتغطية تكاليف العاملين والتكلفة التشغيلية للمعهد الأفريقي للتحويلات خلال السنوات التكوينية مع تعزيز المعهد لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٨ - وعلى هذا، يتضمن هذا التقرير موجزا لتنفيذ المشروع التمهيدي؛ ومقترحات للهيكل التنظيمي التي من شأنها أن تسهل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمعهد الأفريقي للتحويلات، مع وصف دقيق ومحدد للوظائف المحددة ومسؤوليات كل قسم أو وحدة عمل.

ثانياً - المشروع التمهيدي للمعهد الأفريقي للتحويلات

٩ - تعرف التحويلات كمدفوعات عابرة الحدود من شخص إلى شخص مع تكلفة أقل نسبياً، وترتبط غالباً بالعمل المغتربين. وكانت التحويلات موجودة منذ قرون ، إلا أنها اكتسبت اهتماماً دولياً في العقدين الأخيرين، نظراً لقلّة المبالغ المرسلة نسبياً، والوضع الاجتماعي المهمش غالباً لكل من المرسل والمتلقي. وقد أظهرت التقييمات أن هناك ٣٠ مليون أفريقي يعيشون خارج بلادهم الأصلية، غالبيتهم في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول مجلس التعاون الخليجي في شبه الجزيرة العربية، حيث هاجر غالبيتهم خلال السنوات الخمسين الأخيرة. كما أن هناك أيضاً مجموعة كبيرة من المهاجرين داخل القارة يرسلون تحويلات مالية إلى بلادهم.

١٠ - كما قدر أيضاً تحويلات المغتربين إلى أسرهم وأقربائهم بحوالي ٤٠ مليار دولار أمريكي سنوياً، يستفيد منها على الأقل ٢٥ مليون رب أسرة، ويحد من الفقر بشكل كبير وبحفز النمو. وفي الحقيقة اكتسبت التحويلات المالية مزيداً من اعتراف مساهمتها في تحسين الوضع الاقتصادي في أفريقيا، فضلاً عن أهميتها الحيوية لدى الأسر.

١١ - عندما يتم تسخير التحويلات بشكل صحيح سيكون لها أثر فعال في تسريع النمو الاجتماعي والاقتصادي لقارتنا. وخلافاً لمساعدات التنمية، فإن التحويلات يتم إنفاقها مباشرة على أسر المغتربين، مما يجعلها وسيلة فعالة لزيادة الدخل العام والرفاهية للفقراء. وبعبارة أخرى، يتم إنفاق التحويلات على أفراد يتمتعون بكامل الصلاحية لتحديد أوجه استخدامها. إن توفر الأموال المحولة تساعد بشكل غير مباشر مجتمعات بأكملها، في الدول النامية التي ترسل إليها. وهكذا، تساعد التحويلات على تعزيز الشعور بالديمقراطية المالية، لكونها تمثل تدفقاً مالياً نحو الذين يعيشون في العالم النامي الذين قد لا يتلقون مساعدات بسبب موقعهم أو وضعهم الاجتماعي.

١٢ - من شأن إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات أن يسهل الاستفادة من التحويلات لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٣ - اعترف الإعلان المشترك بين أفريقيا والاتحاد الأفريقي حول الهجرة والتنمية في طرابلس ٢٠٠٦ (إعلان طرابلس) بفائدة الهجرة لكل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وشدد على ضرورة ابتكار برامج لتسهيل سرعة التحويلات وتقليل تكلفتها بغية دعم التحويلات للتنمية. وتم تصور إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات في إطار الهجرة وشراكة تنقل العمالة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وتم تضمينه في خطة العمل الثانية ٢٠١١-١٣. وقد تم اعتماد خطة العمل من قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي بموجب قراره (XVI) ASSEMBLY/AU/DEC.354.

١٤ - تم إطلاق مرحلة المشروع التمهيدي لإنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ مع دعم مقدم من المفوضية الأوروبية بمقدار ١,٦٧٦,٢٧١ يورو (حوالي ٢,٤ مليون دولار أمريكي) إلى البنك الدولي عن طريق صندوق ائتماني منفذ من قبل البنك، وتم التوقيع على اتفاقية التمويل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وسيتم الانتهاء من المشروع في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقبل ثلاثة أشهر من نهاية المشروع تم تقديم تقرير مرحلي تضمن خارطة طريق لدراساتها من قبل المجلس التنفيذي لإبداء مزيد من التوجيهات حول هذا المشروع المهم.

مشروع المرحلة التمهيدية للمعهد الأفريقي للتحويلات:

١٥ - تم وضع مشروع المرحلة التمهيدية للمعهد الأفريقي للتحويلات تحت مراقبة لجنتين- اللجنة التوجيهية واللجنة الفنية. وقد كانت اللجنة التوجيهية التي قدمت توجيهها عاما للمشروع تحت قيادة الاتحاد الأفريقي وبمشاركة البنك الأفريقي، والمفوضية الأوروبية والمنظمة الدولية للهجرة والبنك الأفريقي للتنمية، زمن جانب آخر قدمت اللجنة الفنية مشاورات حول القضايا الفنية المتعلقة بالمشروع. وقد كانت تحت رئاسة البنك الدولي وعضوية كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية الأوروبية. وتقدم اللجنة الفنية تقارير إلى اللجنة التوجيهية كل ستة أشهر حول تقدم تنفيذ المشروع.

١٦ - إن المرحلة التمهيدية للمشروع الذي هو استشاري وفني في آن واحد، يركز على مشاورات والبحث وبناء القدرات وعقد شراكات. وقد تم التركيز بشدة في وثيقة المشروع على أهمية المشاورات التي يجب القيام بها من أجل التحضير لقرار الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات. وستجرى هذه المشاورات مع مدخلات بناء الكفاءات والقدرات الفنية التي سيقدمها البنك الدولي. وبناء على ذلك، سيتم إنشاء سكرتارية صغيرة في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا من أجل دعم وتسهيل عملية التشاور في إطار المشروع والتي من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومن أجل تقديم دعم فني وإداري للجنة التوجيهية.

أهداف وأنشطة المشروع

١٧ - تتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في:

- تسهيل العملية المؤدية إلى إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي
- تسهيل إجراء حوار بناء ومعمق حول جميع القضايا المتعلقة بإنشاء المرتقب للمعهد الأفريقي للتحويلات، و
- بناء قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومرسلي ومتلقي التحويلات والجهات المعنية الأخرى للاستفادة من التحويلات.

١٨ - وتشمل أنشطة المشروع:

- توفير الدعم الفني للمؤسسات الحكومية (البنوك المركزية، الوزارات، المؤسسات المالية وغير المالية) حول وضع الأطر القانونية المطلوبة.
- تنفيذ برامج تدريبية وبناء قدرات للمؤسسات ذات العلاقة والمنظمات (الدوائر الوطنية للإحصاء).
- دراسة تدفق التحويلات داخل أفريقيا.

- إجراء بحوث سياسية والحوار وتقاسم المعلومات حول كيف يمكن للتحويلات أن تساهم في تنمية الدول الأفريقية.
- تنمية مراكز تكنولوجية ووضع أنظمة دفع محلية وتسديد للتحويلات.
- إقامة شراكات بين البنوك المركزية الأفريقية ومزودي خدمات الحوالة والوكالات المراسلة غير البنكية من أجل تحسين الوصول إلى الخدمات المالية.
- نشر المعلومات ونتائج البحوث، و
- إعداد تقارير سنوية، ومؤتمرات واجتماعات صناع القرار.

١٩ - وتتمثل النتائج المباشرة للمشروع فيما يلي:

- تسهيل إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات
- إبراز مجموعة مختارة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في الدول المتلقية للتحويلات الأثر التنموي للتحويلات من خلال تطبيق سياسات ملائمة.
- تحسين نشر المعلومات حول تكاليف التحويلات في المحالات الرئيسية وتخفيض تكاليف التحويلات في عدد من الدول المختارة.

٢٠ - سيساهم المشروع بشكل غير مباشر في:

- (أ) تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية والمنتجات البنكية/الخدمات لمرسلي ومتلقي التحويلات.
- (ب) الأنظمة القانونية التي تخلق توازنا بين منع سوء التصرف المالي وتسهيل تدفق التحويلات عن طريق القنوات الرسمية المعمول بها.
- (ج) قانون سلوكي تطوعي من أجل تقديم تحويلات شفافة وذات قيمة، ووضع صكوك تنظيمية للشركات (قوانين جديدة حول تنظيم العمل المصرفي من أجل توفير صكوك للشركات في الخارج، والحصول على القروض، إلخ؛
- (د) السندات الصادرة للشركات، تحويلات مؤمنة لحصول على الائتمان/القروض من الأسواق المالية العالمية (مثل الحال في البرازيل).
- (هـ) صندوق استثمار قائم على التحويلات يمكن الوصول إليها من قبل أصحاب المصلحة.

تنفيذ المشروع

٢١ - كان تنفيذ المشروع على المسار الصحيح. وقد شهد المشروع تنفيذ سلسلة من الأنشطة، على وجه الخصوص، بما فيها:

(أ) إنشاء قاعدة بيانات أسعار التحويلات الأفريقية لتوفير الشفافية في السوق. وقد تم البدء في جمع المعلومات حول تكاليف التحويلات لإرسال المال في أفريقيا مع موقع إلكتروني مؤقت <http://sendmoneyafrica.worldbank.org> اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

(ب) بعثات تقييم أجريت في تنزانيا ومالاوي حول حالة تنفيذ المبادئ العامة الأساسية لخدمات الحوالة الدولية - أطر قانونية وتنظيمية وبنية السوق.

(ج) تنظيم برنامج تدريبي لموظفي البريد في بنين، ومالي، وموريتانيا وبوركينا فاسو، والنيجر والسنغال في مجال توفير خدمات التحويلات عن قرب. وكان من المشجع إبداء هذه الدول رغبة أكيدة في بناء قدراتها، ومشاركتها الفعالة في برنامج التدريب المقدم من قبل المشروع.

(د) عرض مشروع المعهد الأفريقي للتحويلات وتوعية الشتات في اجتماع الخبرة الفنية للشتات، المنعقد في بريتوريا، جنوب أفريقيا في الفترة ٢١-٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١.

(هـ) التشاور عبر الإنترنت (من ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ١٥ شباط/يوليه ٢٠١١) حول كيف تم إرسال واستخدام التحويلات، والتحديات والأسعار والبدائل.

(و) منتدى استشاري وتبادل الخبرات عقد في أديس أبابا في الفترة ٧-٨ شباط/يوليه ٢٠١١ مع مناقشة وتبادل الخبرات حول الأطر السياسية والقانونية لقطاع التحويلات المالية، وتقديم توصيات تؤدي إلى وضع خطة عمل ملموسة وخارطة طريق لإنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات.

الأنشطة المتبقية

٢٢ - هناك ثلاثة محاور رئيسية سيتم التركيز عليها بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٢ عندما سينتهي المشروع (أ) التوصيات المنبثقة من منتدى مشاورات مفوضية الاتحاد الأفريقي ٧-٨ شباط/يوليه ٢٠١٢ (ب) تكرار النماذج المعلقة في ٢٠١٠-٢٠١١ التي اتخذت التزامات بشأنها، و(ج) الأنشطة التي تم إدراجها حالياً في وصف المشروع، والتي لم يتم القيام بأي عمل حيالها.

٢٣ - التوصيات الصادرة عن المنتدى الاستشاري لمفوضية الاتحاد الأفريقي: جميع الأنشطة المخططة تتماشى مع تسهيل إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات من قبل الاتحاد الأفريقي. وفيما يلي الأنشطة المتوقعة:

- ١' إعداد تقرير نهائي حول دور وبنية وأنشطة المعهد الأفريقي للتحويلات.
- ٢' مناقشات على الإنترنت. ستقوم المؤسسة الاستشارية بإعداد التقرير النهائي الذي سيتم ترجمته وتوزيعه على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قبل الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل ٢٠١٢.
- ٣' دعم سكرتارية المعهد لأفريقي للتحويلات لإعداد اجتماعات اللجنة التوجيهية والاجتماعات الوزارية في آذار/مارس ٢٠١٢، و
- ٤' توصيات أخرى قابلة للتنفيذ في الإطار الزمني الضيق والمتاح.

٢٤ - تكرار البرامج التجريبية التي أطلقت في ٢٠١٠-٢٠١١ : فيما يلي الأنشطة المتوقعة :

- ١' ورش عمل مشغلي الاتحاد العالمي للبريد : تحسين نوعية هذه الورش القائمة على التغذية الراجعة من داکار، برنامج السنغال التجريبي، وبدء تنفيذها في أرجاء القارة. ويجري حاليا التخطيط لورش عمل مقرر مبدئيا لتسليمها إلى خمس دول إضافية هي غابون وليبيريا وتنزانيا وأوغندا.
- ٢' بالتعاون مع المنظمة العالمية للبريد ومشغلي البريد، سيتم مؤقتا القيام بتقييم المخاطر من أجل توفير دليل لمشغلي البريد حول كيفية إدارة المخاطر في مجال تقديم خدمات الحوالة في خمس دول هي الجابون، وغانا، وكينيا وليبيريا ونيجيريا.
- ٣' تنفيذ المبادئ العامة في أفريقيا: بالإضافة إلى البرامج التجريبية في تنزانيا ومالاوي، ويتم توسعة البرنامج مؤقتا إلى خمس دول هي بنين وأثيوبيا وليبيريا وموزامبيق وسيراليون.
- ٤' كتالوج متضمن للدراسات حول التحويلات: وهذه وثيقة أساسية، وسيتم تحديثها في السنة القادمة. وسيتم ترجمتها أيضا إلى اللغات الرسمية الثلاثة الأخرى للاتحاد الأفريقي (الفرنسية، العربية، والبرتغالية).
- ٥' تم إطلاق قاعدة البيانات الأفريقية لأسعار التحويلات، باسم "إرسال المال في أفريقيا". ومن المخطط تحديث البيانات شهريا حتى نهاية المشروع في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢٥ - الأنشطة المدرجة في وصف المشروع ولم يتم القيام بأي نشاط حيالها. وفيما يلي الأنشطة المتوقعة :

- ١' تقديم الدعم الفني المطلوب للمؤسسات الحكومية حول وضع الأطر القانونية اللازمة
- ٢' إجراء بحوث سياسية وتنظيم الحوار وتبادل المعلومات حول كيف يمكن للتحويلات المالية أن تساهم في تنمية الدول الأفريقية.

٣' عقد شراكات بين البنوك المركزية الأفريقية ومزودي خدمات التحويلات والوكالات المراسلة غير البنكية من أجل تسهيل الحصول على الخدمات المالية.

٤' نشر المعلومات ونتائج البحوث.

ثالثاً – الهيكل التنظيمي المقترح للمعهد الأفريقي للتحويلات استعراض المهام الرئيسية وأنشطة المعهد الأفريقي للتحويلات

٢٦ – تم تصنيف دور المعهد الأفريقي للتحويلات في أربع أنشطة رئيسية:

١' البحث

٢' الدعم الفني وتنمية القدرات

٣' معالجة أوجه القصور في السوق من خلال تحفيز القطاع الخاص على المشاركة.

٤' الدفاع عن المشروع لدى سلطات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

١' البحث

٢٧ – سيكون إجراء البحوث دوراً أساسياً للمعهد الأفريقي للتحويلات، إذ أنه من المهم حفظ وظائف المعهد مع بيانات ملموسة. وهناك أيضاً حاجة إلى البحوث لتحديد أوجه القصور الرئيسية للسوق، مثل أسعار التحويلات، والاتفاقيات الحصرية التي يجب معالجتها من خلال دعم فني ومشاركة القطاع الخاص. كما تعتبر البحوث أساسية في حال حملة دعائية خاصة لتحسين سوق التحويلات، والاستفادة منها من خلال. كما تساعد أيضاً على البحث عن الفرص والمبادرات الجديدة ونشرها وممارسات أخرى موجودة.

٢' الدعم الفني للدول الأعضاء

٢٨ – يعتبر تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء الدور الآخر للمعهد الأفريقي للتحويلات، ويمكن أن يشمل ذلك الدول المدعوة والبنوك المركزية وسلطات أخرى معنية، ونقل أفضل الممارسات، وإجراء دراسات حول الآليات التي تخلق سوق تحويلات أكثر تنافسية وتكاليف إرسال أقل. كما ستساعد الدول الأعضاء على تنفيذ السياسات القانونية للتحويلات والأطر التنظيمية. وعلى ضوء ذلك، سيكون للمعهد دور في مجال تطوير قدرات سلطات الدول الأعضاء، وموظفي البنك المركزي، ووزارات المالية ووكالات التنمية، ومرسلي ومتلقي التحويلات والجهات المعنية الأخرى في مجال التحويلات.

٢٩ – ومن خلال ضمان التعاون مع المنظمات الموجودة التي سبقت أن قدمت دعماً فنياً في المنطقة، مثل البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية – برامج مرفق التمويل للتحويلات، سيترتب على المعهد

الأفريقي للتحويلات إيجاد قناة للدعم الفني حيث لا تجد منافسة مع اللاعبين الحاليين، ويتمكن من تقديم نتائج أفضل للسكان المستهدفين، بدلا من التنافس في قطاعات مماثلة.

٣٠ تحفيز مشاركة القطاع الخاص

٣٠ - يعتبر مشاركة القطاع الخاص ومعالجة نواقص السوق دورا آخر مهما للمعهد الأفريقي للتحويلات. وينبغي على المعهد الأفريقي للتحويلات أن يعمل كمحفز لحث القطاع الخاص على زيادة استثماراتها في مجال خدمات التحويلات في أفريقيا والابتكار بهدف توفير خدمات تحويل بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة، حتى في المناطق ذات البنية التحتية التقليدية الضعيفة.

٣١ - هناك مجال آخر مهم يمكن أن يروج استخدام التكنولوجيا لتطوير قدرات المؤسسات المالية غير البنكية، مثل مؤسسات التمويل البالغ الصغر (البنوك الشعبية) ومكاتب البريد لتقديم خدمات تحويلات ومنتجات مالية أخرى. وبهذه الطريقة يمكن لمزودي خدمات التحويلات اللقاء بشركاء جدد من رجال الأعمال، والشروع في تحالفات جديدة في مجال التكنولوجيا أو تحسين عقود الوكالة لنقل التحويلات المالية.

٤٠ التعبئة لدى سلطات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

٣٢ - فيما يتعلق بدور التعبئة، سترتب على المعهد الأفريقي للتحويلات العمل مع هيئات الاتحاد الأفريقي (مثل البنوك المركزية وسلطات وزارات المالية، ووزارات الخارجية والشتات، الخ..) لتمهيد الطريق لوضع أساس مشترك أفريقي واسع للسياسات حول التحويلات، لتملك هذه السياسات، وزيادة التوفيق بين السياسات. وستشمل التعبئة حملة لتحسين سوق الحوالة.

٣٣ - الأطر القانونية والتنظيمية هي إحدى العوامل الرئيسية التي تؤثر على أسعار التحويلات في أفريقيا، وفي الواقع، تميل البنوك المركزية إلى أن تكون محافظة فيما يتعلق بالمؤسسات المسموحة لدفع التحويلات. وقد وسعت مكاتب البريد والتعاونيات ومؤسسات التمويل البالغ الصغر (البنوك الشعبية) شبكات في معظم البلدان في أفريقيا، ولكن الكثير منها غير قادرة على الاستفادة من خدمات التحويلات بسبب العقبات القانونية والأطر التنظيمية. ونتجت عن ذلك أن غالبية التحويلات في أفريقيا تدفع في البنوك. ونظرا لانحصار البنوك في المناطق الحضرية وقلة عددها، فإن ذلك شكل تحديا واضحا.

٣٤ - بالإضافة إلى ذلك، فإن تشريعات مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب في المنطقة يمكن ألا تكون ملائمة للظروف المحلية. فإن التحديات الناتجة عن تنفيذ مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب متعددة. وتعتبر مسألة التعرف على هوية العميل واحد منها في بعض الدول التي لا يجد جزء كبير من السكان وثائق هوية أو أدلة رسمية للإقامة. وهذا هو الحال غالبا في المناطق الريفية. تمثل مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب تحديات رئيسية وموانع لتخفيض التكلفة لمزودي خدمات التحويلات في هذه السوق.

٣٥ - وتتمثل إستراتيجية المعهد الأفريقي للتحويلات في ضمان توفير الدعم الفني للقيم للجهات المعنية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ومرسلي ومتلقي التحويلات، مع الحفاظ على الاستدامة المؤسسية، وسيكون ذلك ممكناً في نهاية فترة الخطة الأولى، من خلال:

■ تخفيض تكاليف التحويلات

■ زيادة حجم التحويلات من خلال قنوات منظمة

■ ضمان الأثر التنموي للتحويلات للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والرفاهية الاقتصادية للمغتربين وأسرهم في أفريقيا، وتحسين المستوى المعيشي لملايين الأسر، وتمكينهم من زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية، والتعليم والصحة والإسكان، فضلاً عن الاستثمار في الشركات الصغيرة.

دال - أنشطة المعهد الأفريقي للتحويلات

٣٦ - ستشمل أنشطة المعهد الأفريقي للتحويلات ما يلي، دون أن تقتصر عليها

‘١’ بناء قدرات البنوك المركزية لحسين عملية جمع المعلومات حول تدفق التحويلات؛

‘٢’ تشجيع وضع إطار عمل قانوني وتنظيمي للتحويلات واستخدام التكنولوجيا.

‘٣’ بناء قدرات مؤسسات التمويل البالغ الصغر (البنوك الشعبية) ومكاتب البريد لتقديم خدمات التحويلات.

‘٤’ تنظيم تحديات القطاع الخاص حول عدة مواضيع (تكاليف التحويلات، الاندماج المالي والتحويلات، والتحويلات في المناطق الريفية).

‘٥’ الحث على الشراكات التكنولوجية لتخفيض التكاليف وزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية والتحويلات.

‘٦’ ضمان أن المبادئ العامة لخدمات التحويل الدولية تم تنفيذها في أفريقيا (الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي)؛

‘٧’ تشجيع استخدام أدوات الدفع غير النقدية في المنطقة.

رابعاً - الملكية، والعضوية والبنية المؤسسية للمعهد الأفريقي للتحويلات

٣٧ - هناك أربعة سيناريوهات ممكنة، قطاع عام بالكامل، قطاع خاص بالكامل، قطاع مشترك بين العام والخاص، مؤسسة متعدد المانحين للملكية المعهد الأفريقي للتحويلات، وهناك سيناريو هان لوضع الهيكل التنظيمي، طاقم عمل متكامل للمعهد الأفريقي للتحويلات، كما يتوقع مركز نموذجي متخصص.

٣٨ - يقصد بسيناريو القطاع العام بالكامل عندما تقرر دولة عضو في الاتحاد الأفريقي بتمويل المعهد واستضافته في أراضيها وتوفير الموارد اللازمة لإنشائه وتطويره على مر السنين. القطاع الخاص بالكامل هي مؤسسة أو مجموعة من شركات القطاع الخاص قررت امتلاك المعهد بسبب ما رأوا فيه من قيمة، كجزء من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. السيناريو الثالث الممكن هو مشترك بين القطاع العام والخاص، والذي ينطوي على الجمع بين القطاعين الخاص والعام في المعهد للاستفادة من مزاياها بالنسبة لكل منهما السيناريو الرابع هو مرفق متعدد الجهات المانحة أو الصناديق الائتمانية، ويتم غالبا إنشاء مرفق متعدد الجهات المانحة داخل منظمة موجودة سلفا والتي توفر الإطار المؤسسي للكيان الجديد. وغالبية المعاهد تميل إلى الاستقلالية من المؤسسة التي استضافتها.

٣٩ - وبالنسبة لآلية تقديم الخدمة، تم اقتراح سيناريوهين: طاقم بالكامل، ومركز نموذجي. بالنسبة للطاقم بالكامل سيكون للمعهد الموارد اللازمة والقدرة على توفير الخدمة لعملائه. ويتطلب ذلك التزاما مهما للموارد. أما المركز النموذجي فسيكون خيارا ضعيفا للمعهد الذي يكون بمثابة مركز نموذجي للمعرفة في أفريقيا. وفي هذه الحالة لا ينفذ المعهد أنشطته مباشرة، وبقوم بدلا من ذلك بجمع المعلومات والإشراف عليها، وينسق عمل الخبراء الخارجيين أو الحكومات.

ألف - بنية الملكية

٤٠ - من خلال استعراض أفضل الممارسات ودراسة مزايا وعيوب السيناريوهات الممكنة لبنية الملكية المتوقعة، يعتبر المرفق متعدد الجهات المانحة بنية الملكية الأكثر مناسبة للمعهد الأفريقي للتحويلات. ويتم غالبا إنشاء مرفق متعدد الجهات المانحة داخل منظمة موجودة سلفا والتي توفر الإطار المؤسسي للكيان الجديد. وبناءً على ذلك:

(أ) يمكن اعتبار الدول الأعضاء، عن طريق مفوضية الاتحاد الأفريقي، كصاحبة ملكية محتملة لمرفق المعهد الأفريقي متعدد الجهات المانحة. ومن شأن هذا النوع من الملكية أن يضمن للمعهد الأفريقي للتحويلات كونه هيئة متخصصة للقارة يمكن له الاستفادة من قوة وشبكة المفوضية، ويقدم أفضل الخدمات حول مسألة التحويلات في أفريقيا.

(ب) وفي هذا الصدد، يتوقع إنشاء وحدة منفصلة أو وحدة داخل إدارة الشؤون الاجتماعية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي لمعالجة القضايا المتعلقة بالتحويلات الأفريقية وزيادة أثرها على القارة، حيث يتم ربط المعهد الأفريقي للتحويلات بمؤتمر الاتحاد الأفريقي.

باء - العضوية

٤١ - سيتكون أعضاء المعهد الأفريقي للتحويلات من:

١' مفوضية الاتحاد الأفريقي

ب' الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

ج' منظمات تنموية متعددة الأطراف.

جيم - البنية المؤسسية

٤٢ - بصفته آلية لتقديم الخدمات، تم اقتراح عدة خيارات للهيكل التنظيمي والاستضافة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للاختيار مع الأخذ باعتبار السؤال " ما إذا كان المعهد يقوم بأنشطة محليا (طاقم عمل متكامل) أو أنه يعمل كمحطة توقف (مركز نموذجي) يجمع المعلومات حول التحويلات في أفريقيا وتوجيه العملاء إلى المؤسسات الشريكة معها بناء على الحاجة؟ وفي هذا الصدد، تم وضع المقترحات البديلة التالية:

(أ) إنشاء سكرتارية المعهد الأفريقي للتحويلات كهيئة متخصصة (مركز نموذجي) سيتم استضافتها في واحدة من الهيئات الأفريقية القارية الموجودة، أو في بنك مركزي لدولة عضو في الاتحاد الأفريقي، أو في الاتحاد الأفريقي للبنوك المركزية أو البنك الأفريقي للتنمية، أو:

(ب) بناء على توافر الأموال وبناء على مصادقة دستوره من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، يمكن إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات في البداية كوكالة متخصصة (بطاقم متكامل) يتم إدارته وفقا لدستوره الخاص، وقانونه التأسيسي والهيكل التنظيمي.

٤٣ - وتنص التوصية على أن يتم إنشاء المعهد الأفريقي كهيئة متخصصة تابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي واستضافته داخل المنظمات الأفريقية القارية الموجودة التالية، مثل بنك مركزي لدولة عضو في الاتحاد الأفريقي، أو الاتحاد الأفريقي للبنوك المركزية، أو البنك الأفريقي للتنمية.

٤٤ - وبناء على ذلك، يمكن دراسة خيارات الاستضافة التالية الممكنة للمعهد الأفريقي للتحويلات:

الخيار ١ - استضافة المعهد الأفريقي في بنك مركزي لدولة عضو في الاتحاد الأفريقي (مركز نموذجي):

٤٥ - وفقا لمقترح ممارسي الصناعة، ووفقا للتوصيات الصادرة من المشاركين في ورشة العمل الاستشاري وتبادل الخبرات " المنعقدة في الفترة ٧-٨ شباط/ يولييه ٢٠١١، يمكن اعتبار بنك مركزي لأحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي كمكان ممكن لاستضافة المعهد الأفريقي للتحويلات.

^١ لا يعكس ترقيم الخيارات ١، ٢، ٣ الأفضلية في الترتيب

الخيار ٢ - استضافة المعهد الأفريقي للتحويلات داخل الاتحاد الأفريقي للبنوك المركزية (مركز نموذجي):

٤٦ - الاتحاد الأفريقي للبنوك المركزية هو اتحاد للبنوك المركزية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والذي يحق لجميع الدول أن تكون عضوا فيها. ويتركز أنشطة الاتحاد أساسا على تدريب وبناء قدرات موظفي البنك. ونظرا لأن الأنشطة الرئيسية للمعهد الأفريقي للتحويلات تتمثل في البحوث والتدريب والتعبئة، فإن الاتحاد الأفريقي لبنوك المركزية يعتبر مرشحا محتملا لاستضافة سكرتارية المعهد الأفريقي للتحويلات.

الخيار ٣ - استضافة المعهد الأفريقي للتحويلات داخل البنك الأفريقي للتنمية (مركز نموذجي):

٤٧ - إن إعلان مهمة وهدف البنك " الهدف الرئيسي لمجموعة البنك الأفريقي للتنمية هو تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم والاجتماعي لدولها الأعضاء الإقليمية، وبالتالي المساهمة على الحد من الفقر " يوضح بأنه يعمل من أجل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقي، بهدف تحسين الوضع الاقتصادي للشعوب.

٤٨ - البنك الأفريقي للتنمية ملكوك من قبل جميع الدول الأفريقية الأعضاء الـ٥٥ ومن قبل ٢٤ دولة غير أفريقية، ويمثل الدول الأعضاء وزراء المالية وكبار المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية والمالية. ويعتبر مالكو البنك الأفريقي للتنمية والمحافظين العملاء الرئيسيين للمعهد الأفريقي للتحويلات من أجل التعامل مع مسألة التحويلات في أفريقيا. وعلى هذا، يعتبر البنك مرشحا آخر محتملا لاستضافة المعهد الأفريقي للتحويلات.

دال - الأقسام الإدارية للمعهد الأفريقي للتحويلات

٤٩ - ستتكون الأقسام الإدارية للمعهد الأفريقي للتحويلات من

١' المؤتمر الأفريقي لوزراء المالية

٢' مجلس الإدارة

٣' اللجنة الفنية

٤' الفريق الاستشاري

٥' سكرتارية المعهد الأفريقي للتحويلات؛

سكرتارية المعهد الأفريقي للتحويلات

٥٠ - تعمل تحت كامل مسؤولية مجلس الإدارة. ويجب أن لا يكون المعهد الأفريقي للتحويلات ذي عبء إداري ثقيل، وينبغي أن يكون بدلا من ذلك مجموعة صغيرة من الخبراء الممارسين. و بالتالي يجب أن تتكون عضوية سكرتارية، في جميع خيارات نموذج المحور، من

١' سكرتير تنفيذي لسكرتارية المعهد الأفريقي للتحويلات (P6)

٢' باحث أقدم حول التحويلات الأفريقية (P5)

٣' باحث (P3)

٤' متخصص في الدعم الفني (P4)

٥' خبير في تنمية القدرات (P4)

٦' متخصص في التعبئة (P4)

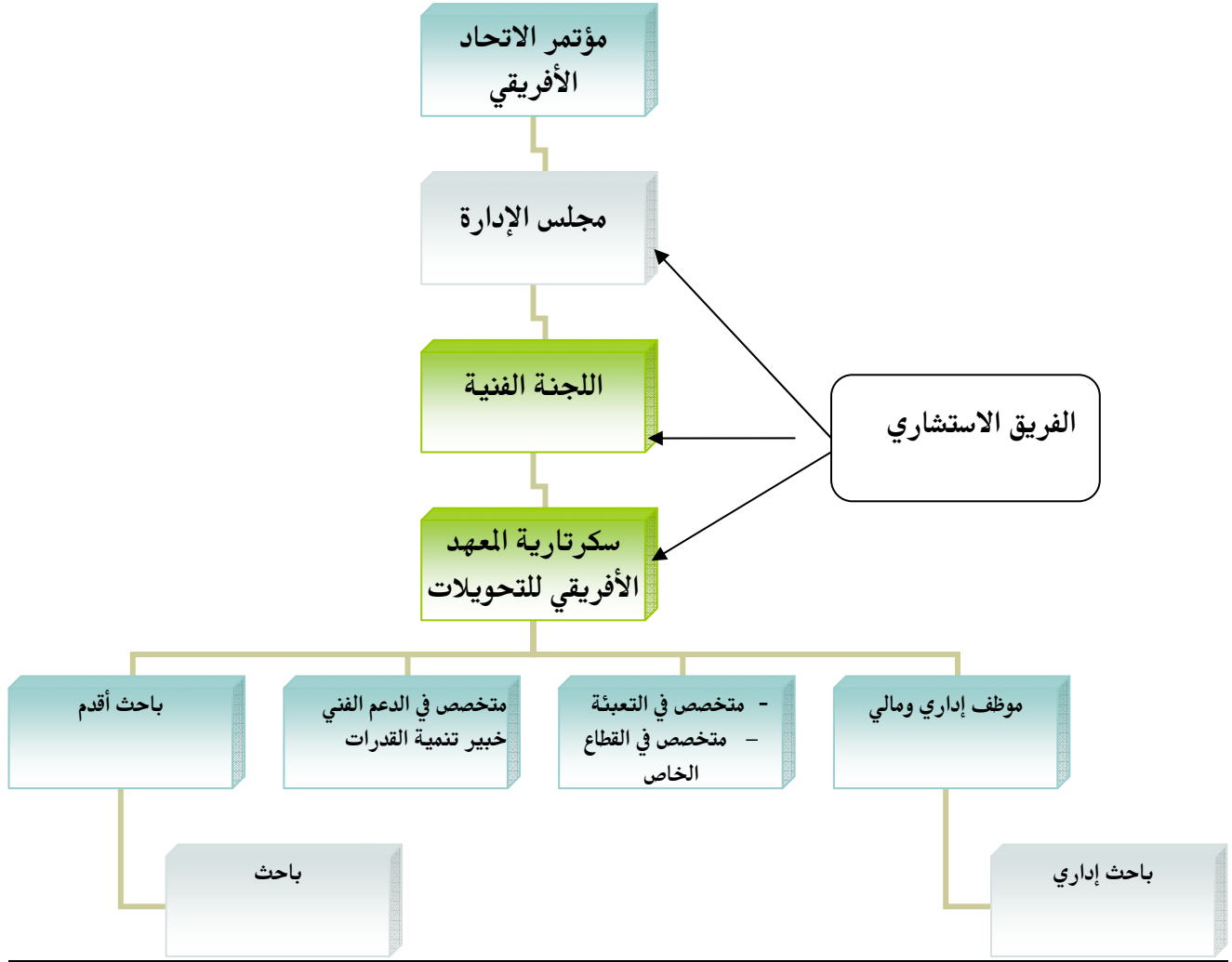
٧' خبير في القطاع الخاص (P4)

٨' موظف قانوني (P3)

٩' موظف إداري ومالي (P1)

١٠' مساعد إداري (GS5)

الهيكل التنظيمي لسكرتارية المعهد الأفريقي للتحويلات



وظائف السكرتارية

٥١ - السكرتارية مسؤولة عن التنفيذ الكامل لقرارات المجلس الأعلى للإدارة مع أخذ رأي المجلس الاستشاري. وستون برئاسة السكرتير التنفيذي بمساعدة ثلاث وحدات تشغيلية متعلقة بالأدوار الرئيسية للمعهد، وموظف مالي يتولى القضايا المالية والإدارية للسكرتارية.

خامساً - مصادر التمويل المقترحة لتمويل المعهد الأفريقي للتحويلات:

٥٢ - سيتم تمويل سكرتارية المعهد الأفريقي للتحويلات من خلال آليات مختلفة ممكنة. وكمقترح ممارسي الصناعة والتوصيات المقدمة من المشاركين في المنتدى الاستشاري وتقاسم الخبرة المنعقد في ٧-٨ شباط/ يوليه ٢٠١١. فسيتم تمويل المعهد في مرحلتها الأولى (٣-٥ سنوات) وحتى يثبت مصداقيته والاعتراف من قبل ممارسي الصناعة، من خلال

١' موارد البلد المضيف أو المنظمة المضيقة.

٢' مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومن مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٣' هبات من مزودي خدمة التحويلات.

٤' بعد حصول المعهد على الاعتراف والثقة، يمكنه تقديم الخدمات القائمة على الرسوم من أجل زيادة مصاريف خدمات كوسيلة لزيادة اكتفائه الذاتي في السنوات اللاحقة.

الجزء ٥ - الميزانية التشغيلية لسكرتارية المعهد الأفريقي للتحويلات بصفته هيئة متخصصة (محور نموذجي):

التوصيف	التكلفة السنوية
١. نفقات الموظفين	٨٧٥,٠٠٠
٢. نفقات السفر والبعثات الرسمية	٢٨٠,٠٠٠
٣. أثاث مكتبي وتركيبها	٨٠,٠٠٠
٤. استئجار وصيانة مباني المكاتب والتجهيزات والسيارات	٦٨,٢٠٠
٥. القرطاسية واللوازم المكتبية	١٦,٠٠٠
٦. اتصالات	٢٦,٠٠٠
٧. تكلفة الاجتماعات والندوات	١٨٠,٠٠٠
٨. نفقات تشغيلية أخرى	٥٧,٠٠٠
الميزانية التشغيلية السنوية الإجمالية	١,٥٨٢,٢٠٠

ملحقات:

(أ) أدرج التقرير الفصل حول تنفيذ المشروع (حزيران/ يونيه ٢٠١٠ - كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢)، كملحق ١.

(ب) أدرج الهيكل التنظيمي المقترح للمعهد الأفريقي للتحويلات.